قطاع الصناعة في الجمهورية اليمنية

(التطور ، والمعوقات وسبل المعالجة)

د.محمد علي قحطان

أستاذ الاقتصاد المشارك

جامعة تعز ـ اليمن

المقدمة :

تبرز في البلدان النامية ومن بينها اليمن مشكلة هامة تتطلب حلولا علمية وعملية وتتمثل هذه المشكلة في إحداث تطور كمي ونوعي لقطاع الصناعة ، لأنه بدون احداث ذلك التطور لا يمكن لهذه البلدان أن تتطور اقتصاديا واجتماعيا ، ومن ثم تؤمن لنفسها سبل القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي تضمن ترسيخ دعائم قوية للتطور الاقتصادي المستقل . ولكن هذا التطور المطلوب لا يمكن ان يحدث في هذه البلدان المتسمه بالتطور المشوه والضعيف ، إلا إذا عملت كل دولة على حشد إمكانياتها وقدراتها وتقوية أجهزة التأثير من خلال إتباع طرق وأساليب حديثة ومتطورة في إدارة اقتصادها .

ويعد قطاع الصناعة أحد الوسائل الأساسية المساعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

ولذلك فإن الباحث قد اهتدى إلى ان يكون قطاع الصناعة موضوع هذه الدراسة .

فقطاع الصناعة يتسم بأنه (تاريخ كل العمليات التي تتم في المؤسسات الصناعية ، التي تصف التوجه الاقتصادي للسلع المنتجة وذات المنشأ الواحد من ناحية المواد الخام المستخدمة ووسائل الإنتاج إلى جانب مجموعة العاملين المتخصصين والمؤهلين لظروف هذا العمل . كما أن الصفة الرئيسية لقطاع المنتجات الصناعية تتمثل في أن جميع فروع الإنتاج الصناعي ذات منشأ اقتصادي واحد تنحدر وتتفرع منه إنتاج السلع اللازمة لتلبية متطلبات المجتمع . وهذه الصفة مشروطة بالعلاقة المترابطة والقائمة بين فرع صناعي أساسي وبين بقية الفروع الصناعية المتصلة به .

ويتسم قطاع الصناعة أيضا بأنه نظام فرعي مستقل . بمعنى أنه تقسيم اجتماعي للعمل على ضوء التخصصات الموجهة لإنتاج منتجات محددة وعلى قاعدة إنتاجية مستقلة.

ومما تقدم نستطيع القول بأن قطاع الصناعة اليمني هو مجال للنشاط الاقتصادي الذي يتم فيه إنتاج كافة السلع الصناعية ووجوده يعتبر شرط ضروري لتطور كافة فروع الاقتصاد اليمني بمعنى انه مجال النشاط الأساسي الذي يحدد مستوى التطور في البلد ، ذلك لأن تطور كافة فروع الاقتصاد اليمني تتوقف على حجم وكيفية الزيادة التي يحققها قطاع الصناعة ، من خلال العمليات الإنتاجية إضافة إلى ذلك ، فإن قطاع الصناعة يتميز عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى بأنه يقوم على أساس تكنولوجي متطور يمكن من تلبية الحاجات سواء كانت سلع إنتاجية (وسائل إنتاج) أو سلع للاستهلاك .

وبناء عليه تكتسب الدراسة المعمقة لقطاع الصناعة في الجمهورية اليمنية والتي من خلالها يحاول الباحث إبراز مستوى تطور هذا القطاع والمشاكل والمعوقات التي تعترض سبيل تحديثه وتطويره واقتراح السبل الممكنة ، الكفيلة بالمعالجة أهمية قصوى.

وتكمن إشكالية قطاع الصناعة في الجمهورية اليمنية كونه حديث التكوين ولم يلقى الرعاية التي تتناسب مع مكانته ودورة المحوري الهام لتنمية قطاعات الاقتصاد اليمني ، التي هي الآن متعثرة ولا تستطيع النهوض ومواكبة المستجدات وتلبية احتياجات المجتمع بفرص للتوظيف واقتناء اساليب حديثة ومتطورة في الإنتاج والإدارة.

وبناء على ما تقدم ، فإن الباحث من خلال تتبع مراحل تطور قطاع الصناعة والتحليل الاقتصادي المعمق للعوامل المؤثرة وما تم استخلاصة من النتائج ، كان الأساس في عرض هيكل البحث ، على النحو المبين فيه ، حيث تضمن مبحثين :

- يعرض المبحث الأول أهم المؤشرات التي تبرز مراحل تطور قطاع الصناعة في الجمهورية اليمنية منذ بداية تشكله في السبعينات في القرن الماضي وفي مرحلتين: مرحلة ما قبل تشكيل دولة الوحدة ، ومرحلة ما بعد تشكيل دولة الوحدة .
- وفي المبحث الثاني يستخلص الباحث مجمل المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع ، ثم يقترح العديد من سبل المعالجة التي يعتقد بأنها من الممكن ان تشكل الأساس في الانطلاق نحو تحديث وتطوير قطاع الصناعة وبالتالي تأمين وسائل تطور بقية قطاعات الاقتصاد اليمني .

- المبحث الأول :تطور قطاع الصناعة

- قطاع الصناعة في اليمن قطاع حديث بدأ يتشكل كنظام إنتاجي فرعي مستقل ويعمل على تكوين فروع صناعية جديدة بصورة مستمرة منذ بداية السبعينات للقرن الماضي، حيث عملت الدولة اليمنية على اتباع التخطيط العلمي في تجربتها التنموية كأسلوب للتطور الاقتصادي الحر فيما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي) ومبادئ النظام الاقتصادي المقيد فيما كان يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الشطر الجنوبي) وفي كلا الشطرين أتجه العمل التخطيطي التنموي منذ البداية المذكورة ، إلى بناء القواعد الأساسية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي ، ثم أن هذا التوجه قد ساعد على نشوء وتطور القطاع الصناعي . فقد لوحظ ان عملية التصنيع منذ ذلك الحين بدأت تتشكل بصورة منفردة أخذت تتجه نحو تشكيلات فرعية ، من أهمها الصناعات الغذائية والكيماوية . واعتبرت هذه التشكيلات الصناعية أساس التوسع في مجال الإنتاج الصناعي ، حيث ان الإنتاج الصناعي استمر بالتزايد ، الأمر الذي عمل على تعميق التخصص وتوسيع التكامل بين مختلف الفروع الصناعية ، وبالتالي أوجد الظروف المناسبة لإنشاء المجمعات الصناعية الكبيرة . وقد كانت أول خطوة ناجحة نحو تعزيز الأمل في التطور الصناعي في اليمن بعد استخراج النفط والغاز الذي اعتبر المقدمة الأساسية لتطور هذا القطاع . على الرغم من أن المؤشرات الإحصائية تبين أنه في الوقت الذي تعززت فيه إمكانية التطوير هذه بدخول مجال النفط والغاز ، إلا أن الأهمية النسبية للصناعات التحويلية مقارنة بالصناعات الاستخراجية أخذت بالتراجع وبالذات مع بداية التسعينات . ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الدولة اليمنية الوليدة ، دولة الوحدة ركزت اهتمامها نحو الاستخراجات النفطية ولم تعط الصناعات التحويلية نفس الاهتمام .

- وانطلاقا مما سبق يمكن عرض الاتجاهات الأساسية في مجال التنمية الصناعية منذ بداية خطوات التجربة التنموية المشار إليها سابقا ، بحسب وزارة الصناعة ، على النحو الآتي (١) :

- بناء المشاريع الصناعية الجديدة ، في فروع الصناعة الغذائية ، والغزل والنسيج ومواد البناء ... الخ . وذلك بهدف وضع اللبنات الأولى للقاعدة الصناعية والاسهام في تلبية بعض المتطلبات الاستهلاكية .

- تحسين وتطوير الصناعة الحرفية القائمة .
- وفي مرحلة لاحقة بدءا من النصف الثاني في عقد السبعينات جرى التوسع في فروع الإنتاج القائمة ودخول النشاط الاقتصادي الاستثماري أنماط متعددة من التصنيع في فروع الصناعات المختلفة .
- منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانيات تم توجيه استثمارات متزايدة في مجال الصناعة الاستخراجية . وتركز الإنفاق والجهد الأكبر في عمليات البحث والتنقيب عن النفط والمعادن.
- لقد شكلت تلك الاتجاهات أهم جوانب الانفاق الاستثماري الصناعي التي توجت مرحلة نشوء وتطور القطاع الصناعي كمجال إنتاجي مستقل .
- ولتوضيح تطور قطاع الصناعة اليمني سنعرض اهم مؤشرات هذا التطور على مرحلتين :
- أ) مرحلة ما قبل تشكيل دولة الوحدة :
- في مرحلة ما قبل تشكيل الدولة اليمنية الموحدة ، يمكن عرض أهم مؤشرات وملامح التطور على النحو الآتي :
- ١- مؤشرات التوظيفات الاستثمارية :
- يمكن ملاحظة تطور حجم التوظيفات الاستثمارية في مرحلة ما قبل دولة الوحدة ، من خلال عرض وتحليل بيانات جدول (١) .

جدول (١)

- تطور حجم التوظيفات الاستثمارية الفعلية في قطاع الصناعة في اليمن
- خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٩٠ م) (مليون ريال)

- الفترة	- إجمالي الاستثمار في الاقتصاد الوطني	- حجم التوظيفات الاستثمارية في	- نسبة الاستثمارات الصناعية

		الصناعة	لإجمالي الاستثمار (%)
- ١٩٧١ - ١٩٧٥	- ٣٧٧٥	- ٢٦٦	- ٧,٠
- ١٩٧٦ - ١٩٨٠	- ١٤٧٦٢	- ١٦٥١	- ١١,٢
- ١٩٨١ - ١٩٨٥	- ٣٠٩٨٤	- ٣٥٦١	- ١١,٥
- ١٩٨٦ - ١٩٩٠	- ٦٩٦٢	- ٤١٨٨	- ٦٠,٢

- المصدر:- وزارة الصناعة، ندوة تطوير القطاع الصناعي ، صنعاء ، يناير ١٩٩٤ ، صـ٣٣.
- - عباس حسن محرم ، مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية ، بحث مقدم للمعهد الوطني للعلوم الإدارية بصنعاء ، لنيل درجة دبلوم الدراسات العليا ، سبتمبر ١٩٩٣ ، صـ٢١ ، (ما يخص الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠).
- ومن بيانات جدول (١) نستخلص الآتي :
- بدأت التوظيفات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك القطاع الصناعي مع بداية السبعينات وهو موعد انطلاق العمل بأسلوب التخطيط للتنمية كما سبقت الإشارة .
- التوظيفات الاستثمارية في القطاع الصناعي استمرت بالتزايد طيلة فترة ما قبل الوحدة بالرغم من أن الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) شهدت فتورا ملحوظا في جانب الاستثمارات الكلية ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ان هذه الفترة شهدت تصاعدا كبيرا في الصراع بين شطري اليمن من أجل تحقيق الوحدة اليمنية ، و توج هذا الصراع بإعلان دولة الوحدة اليمنية ، في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م . بما يعني ان اهتمام

حكومتي الشطرين خلال هذه الفترة تركز في الجانب السياسي وأهمل الجانب الاقتصادي ، الأمر الذي ترك أثارا سلبية بالغة على الاقتصاد بعد تحقيق الوحدة .

- حجم الاستثمارات الصناعية خلال الخمس السنوات السابقة للوحدة اليمنية شكلت نسبة تفوق ٦٠% من إجمالي الاستثمارات ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى انخفاض حجم الاستثمارات الكلية في هذه الفترة من جهة ومن جهة أخرى الاستخراجات النفطية الجديدة . بما يعني ان هذه الفترة يمكن اعتبارها نقطة تحول السياسات التنموية للبلاد نحو اعتبار القطاع الصناعي ، القطاع الرائد للاقتصاد اليمني ، نظرا لما له من أثار بالغة على جميع قطاعات الاقتصاد . كما أن جزءا من هذا التحول يعود أيضا إلى بداية الانطلاق نحو إفساح المجال للاستثمارات الخارجية المساهمة في مجال الاستثمار . فقد شهدت هذه الفترة خطابا سياسيا مكثفا يدعو الاستثمارات الأجنبية إلى توظيف استثماراتها في اليمن وبالذات الاستثمارات العربية . ولذلك فإنه بحسب مصادر وزارة الصناعة ، فإن الاستثمارات الحقيقية الآتية من الخارج لليمن بدأت منذ عام ١٩٨٩ م .

٢) مؤشر مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي :

لتوضيح ملامح واتجاهات تطور حجم الإنتاج الصناعي وأهميته النسبية في إجمالي الناتج المحلي ، نعرض بيانات جدول (٢) .

جدول(٢)

تطور قيمة ومساهمة القطاع الصناعي اليمني في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠ م) (مليون ريال)

السنوات	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي قيمة الناتج الصناعي	قيمة الناتج من الصناعة الاستخراجية	قيمة الناتج من الصناعة التحويلية	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٠	١٨٦٢٦,٩	٢٠١٩,٥	١٥٣,٠	١٨٦٦,٥	١٠,٨

١٩٨١	١٩٨٨٣,٦	٢٢٦٤,٠	١٦١,٣	٢١٠٢,٧	١١,٤
١٩٨٢	٢٤٦١١,٤	٢٧٤٠,١	١٧٣,٣	٢٥٦٦,٨	١١,٠
١٩٨٣	٢٧٠٥١,٠	٣٣٤٣,٦	١٩٦,٦	٣١٤٧,٠	١٢,٤
١٩٨٤	٣١٧١٥,٠	٤٠٣٣,٧	٢١٩,٧	٣٨١٤,٠	١٢,٧
١٩٨٥	٣٨٥٥٩,٠	٥١٠٠,٦	٢٥٤,١	٤٨٤٦,٥	١٣,٢
١٩٨٦	٤٧٣١٣,٨	٦٧٣٢,٩	٥١٧,٩	٦٢١٥,٠	١٤,٢
١٩٨٧	٥٤٦٤٤,٠	٨٣٣٣,٠	١١٩٤,٠	٧١٣٩,٠	١٥,٢
١٩٨٨	٦١٤٠٦,٠	٨٧٧٣,٠	٣٩١٢,٠	٥٨٦١,٠	١٤,٣
١٩٨٩	٧٨١١١,٠	١٣١٥٤,٠	٦٥٦٨,٠	٦٥٨٦,٠	١٦,٨
١٩٩٠	٩٧٢١٧,٠	١٦٣٣٧,٠	٦٨٣٣,٠	٩٥٠٤,٠	١٦,٨

المصدر : وزارة الصناعة ، ندوة تطوير القطاع الصناعي ، مصدر سابق ، صـــ٤١

ومن بيانات جدول (٢) يتبين الآتي :

- حقق القطاع الصناعي نموا متزايدا خلال العشر سنوات السابقة لتشكيل دولة الوحدة . كمـــا أن مســـاهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تزايدت بصورة مستمرة باستثناء عام ١٩٨٨ ، حيث تراجعت نسبة المساهمة من ١٥,٢ % في عام ١٩٨٧م إلـــى ١٤,٣ % فـــي عـــام ١٩٨٨ ثم عادت بالتزايد . وفي رأينا أن هذا الانخفاض لمســـاهمة الصناعة في الناتج عام ١٩٨٨ يعود للزيادة التي حصلت في قيمة الناتج الإجمالي وبالتالي انعكست هذه الزيادة بصورة الانخفاض الملاحظ في مساهمة القطاع الصناعي في العام المذكور.

- قيمة الناتج من الصناعة الاستخراجية شهدت تطورا سريعا ابتداء من عام ١٩٨٧م ، حيث ارتفعت قيمة الناتج من حوالي ٥١٨ مليون ريال في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ١١٩٤ مليون ريال في عام ١٩٨٧ . ثم استمرت القيمة تتزايد لتصل إلى حوالي ٣٩١٢ مليون ريال و ٦٥٦٨ مليون ريال و ٦٨٣٣ مليون ريال في الأعوام ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، على التوالي ويعود السبب في القفزات النوعية في زيادة الناتج الصناعي للأعوام المذكورة (ابتداء من عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٠) إلى إنتاج أول كمية من النفط الخام المستخرج من حقول محافظة مأرب في عام ١٩٨٧ وتزايد هذه الكمية في الأعوام اللاحقة ، كما هو مبين في الجدول.

- ٣) مؤشر تطور التركيب الفرعي للصناعة حسب الأنشطة :

- لم يكن للصناعات الاستخراجية قبل عام ١٩٨٧ شأن يذكر . لكنها أخذت تنشأ وتتصدر الأهمية النسبية الأولى من بين الصناعات اليمنية مع بداية إنتاج النفط الخام . لذلك سوف نعرض من خلال بيانات جدول (٣) ، التطور الفرعي للصناعات اليمنية خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩٠) . وتعد هذه الفترة بحق الفترة الزمنية الأولى ، التي تشكل خلالها هيكل التركيب الصناعي للفروع الصناعية بشقيها الاستخراجي والتحويلي شاملا النفط . ثم أصبح هذا التركيب الهيكلي للصناعة يشكل النمط العام لهيكل فروع الصناعة في اليمن.

جدول (٣)

التركيب الفرعي للصناعات اليمنية

خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩٠)

البيان	١٩٨٨ (%)	١٩٨٩ (%)	١٩٩٠ (%)
أ) الصناعات الاستخراجية	٣٧,٥	٥١	٥٩,٤
ب) الصناعات التحويلية منها :	٦٢,٢	٤٩	٤٠,٦
- الصناعات الغذائية	٥٣,٧	٥٤,١	٥٣,٦

- الصناعات الجلدية	٣,٩	٣,٩	٣,١
- المنتجات الخشبية	١,٠	١,٠	٠,٨
- الورق والطباعة والنشر	٣,٤	٣,٩	٤,٠
- كيماويات وتكرير النفط	٢٧,٨	٢٨,٥	٢٩,٥
- منتجات مواد البناء	٧,٨	٦,١	٧,١
- المنتجات المعدنية	٢,٤	٢,٦	٢,٠
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : حسب من قبل الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الصناعة ، المنشورة في كتاب ندوة تطوير القطاع الصناعي ، مصدر سابق ، صـ٣٦ .

ومن بيانات جدول (٣) يتضح الآتي :

تـزايد الأهمـية النسبية للصناعات الاستخراجية بالمقارنة مع الصناعات التحويلية خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩٠) ، حيث كانت تشكل نسبة ٣٧,٥% من إجمالي الصناعة في عام ١٩٨٨ وارتفعـت إلى نحو ٥٩,٤% عام ١٩٩٠ . ويعزى السبب في هذا الارتفاع الكبير خلال عامين فقط إلى ارتفاع حجم إنتاج النفط الخام ، لذا حظي بقدر كبير من الاهـتمام من قبل الدولة نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي برزت بصورة حادة خـلال هـذه السنوات ، انعكاسا لما شهده العالم من تحولات اقتصادية بعد انهيار الكتلة الشرقية وبروز ملامح التطور العالمي الجديد .

برزت الصناعات الغذائية لتحتل المركز الأول وتستحوذ على أكثر من نصف إجمالي الإنتاج من الصـناعات التحويلية ، وحافظت على هذا المستوى طيلة الفترة المذكورة . ثم تأتي بعدها الصناعات الكيماوية (تكرير النفط) وشكلا هذين الفرعين أكثر من ٨٠% من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية طيلة الفترة المذكورة ، الأمر الذي يؤكد أن مركز ثقل الصناعات التحويلية يتركز في الصناعات الغذائية والكيماوية . كما أن مركز ثقل الصناعة الاستخراجية تأتي من إنتاج النفط الخام .

ب) مرحلة ما بعد تشكيل دولة الوحدة :

بعد إعلان قيام دولة الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ و دمج مؤسسات دولتي الشطرين ، برزت بصورة أكثر من ذي قبل حاجة البلاد للتسريع بالتنمية الصناعية لاعتبار ان إحداث قفزات نوعية للاقتصاد الوطني يتطلب زيادة الاهتمام بالقطاع الصناعي لما يشكله من أهمية لتنمية بقية قطاعات الاقتصاد اليمني ، كما أسلفنا القول .

ونظرا لضعف قاعدة المعلومات الإحصائية فقد تقرر تنفيذ مسح صناعي شامل للوقوف على قاعدة بيانات حقيقية تمكن من رسم سياسات واقعية لتطوير قطاع الصناعة . إلا أن الصراع السياسي الذي كاد ان يطيح بدولة الوحدة ويعيد البلاد لحالة التشطير ، كان له التأثير الكبير ، فقد توارى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وتركز في الجانب السياسي إلى ان دحرت محاولة الارتداد عن الوحدة في عام ١٩٩٤ . وبعد انتهاء الحرب الأهلية التي نشبت في العام المذكور لصالح قوى الوحدة ، ترسخت دعائم الوحدة وعاد الشأن الاقتصادي من جديد يتصدر اهتمامات الدولة . ولذلك فقد بدأ التحضير لتنفيذ المسح الصناعي الأول خلال عام ١٩٩٥ ونفذ هذا المسح في عام ١٩٩٦ . وقد شكلت بيانات هذا المسح القاعدة الأساسية للباحثين والمهتمين وصناع القرار في الدولة .

ولذلك سنعرض أهم المؤشرات والمتغيرات التي تعكس مستوى الوضع الحالي لقطاع الصناعة مستندين إلى البيانات المتاحة ومنها بيانات هذا المسح .

المؤشرات الإحصائية تبين أنه خلال الفترة (١٩٩٠ -- ١٩٩٦) تراجعت الأهمية النسبية للصناعات التحويلية مقارنة بالصناعات الاستخراجية . ولتأكيد هذه الصورة ، نبين في جدول (٤) مقارنة للتركيب الفرعي بين الصناعة الاستخراجية والتحويلية من ناحية حجم الإنتاج خلال عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٦ .

١٩٩٦م يعتبر العام الاول من عمر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة منذ شهر مارس ١٩٩٥ .

جدول (٤)

حجم الإنتاج الصناعي في عامي (١٩٩١ ، ١٩٩٦)

(القيمة بالمليون ريال)

السنوات	إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية	
		قيمة	%	قيمة	%
١٩٩١	٢٧٤٠٧	١٧٣٧٠	٦٣,٤	١٠٠٣٧	٣٦,٦
١٩٩٦	٢٦٨٦٠٥	١٩٨٥٦٨	٧٣,٩	٧٠٠٣٧	٢٦,١

المصدر :عبده أحمد سنان ، الآثار السلبية لظاهرة التهريب على تطور الصناعات ، ص٣.

من بيانات جدول (٤) يتضح أن الأهمية النسبية لقيمة منتجات الصناعات التحويلية تراجعت من حوالي ٣٦,٦ % من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي عام ١٩٩١ إلى حوالي ٢٦,١ % عام ١٩٩٦ . وهذا الاتجاه يعود إلى ان فترة الخمس السنوات التي أعقبت تشكيل دولة الوحدة ، شهدت تزايد اهتمام الدولة بالصناعات الاستخراجية النفطية ، كما ان التوجه الاقتصادي الجديد قد أدى إلى تقليص دور الدولة فيما يتعلق بالملكية العامة في قطاع الصناعة الأمر الذي أدى إلى التأثير السلبي على حجم الناتج من الصناعات التحويلية باعتبار ان جميع منشآت قطاع الصناعة في ما كان يسمى في الشطر الجنوبي قبل الوحدة كانت ملكيتها تابعة للدولة .

والملفت للانتباه أن إجمالي عدد المنشآت الصناعية شهد تراجعا ملموسا . فعلى سبيل المثال بيانات جدول (٥) توضح ان عدد المنشآت الصغيرة قد تراجع خلال عام واحد فقط من ٢٩٧٠١ إلى ٢٨٨٦١ منشأة ، الأمر الذي أظهر تراجع في إجمالي عدد المنشآت الصناعية من ٣١٢٠١ منشأه في عام ١٩٩٧ إلى ٣٠٣٧٤ منشأه في عام ١٩٩٨

جدول (٥)

عدد المنشآت الصناعية بحسب الحجم خلال عامي (١٩٩٧ ، ١٩٩٨)

البيانات / السنوات	١٩٩٧	١٩٩٨
المنشآت الكبيرة (١٠ عمال فأكثر)	٣١٣	٣١٩
المنشآت المتوسطة (٥ – ٩ عمال)	١١٨٧	١١٩٤
المنشآت الصغيرة (أقل من ٥ عمال)	٢٩٧٠١	٢٨٨٦١
الإجمالي	٣١٢٠١	٣٠٣٧٤

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٨ ، صـ٥٨ .

ويمكن عرض بعض أهم مؤشرات قطاع الصناعة اليمني ، بحسب نتائج المسح الصناعي الأول لعام ١٩٩٦م على النحو الوارد في جدول (٦) :

جدول (٦)

مؤشرات القطاع الصناعي اليمني

وفقا لنتائج المسح الصناعي الأول عام ١٩٩٦م

البيـــــــــــان	وحدة القياس	الإجمالي
عدد المنشآت	منشأه	٣٠٣١٥
إجمالي العاملين	عامل	٩٤٦١٢
إجمالي الأجور	مليون ريال	٦٣٥٠
إجمالي قيمة الإنتاج	مليون ريال	١٤١٩١٠
قيمة الأصول	مليون ريال	٣٥٤٣٠

المصدر : وزارة الصناعة ، التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي الأول ،صنعاء ، مايو ١٩٩٧م ، صـــ٣٣

ومن بيانات جدول(٦) يتضح ان قطاع الصناعة في اليمن متواضع جدا ويعكس حالة الضعف الذي يتسم به الاقتصاد اليمني ، إلا أن المؤشرات المبينة في الجدول تؤكد ان قطاع الصناعة حقا قطاع رائد لبقية قطاعات الاقتصاد اليمني ، خصوصا إذا تمت المقارنة بين مؤشرات هذا القطاع المبينة بمثيلاتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى . ولا شك بأنه إذا ما أعطى الاهتمام اللازم من قبل الدولة ودخل التصنيع في مرحلة إنتاج وسائل الإنتاج المطلوبة لتأمين احتياجات القطاعات الأخرى من الإنتاج الوسيط فإن أهمية هذا القطاع ستبرز جليا وستشكل الأرضية الحقيقية للتطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود للبلد .

ومـــن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن اقتصاد اليمن قد شهد تحولا جذريا منذ بداية التسعينات، حيث ان الأخذ بسياسات التحرير الاقتصادي وقوانين السوق قد حتمت ان تتخذ الدولة جملة من الإجراءات فيما يتعلق بتحويل ملكية الدولة نحو الملكية الخاصة . ولذلك فقد شهدت فترة ما بعد عـــام ١٩٩٠ بيع بعض المؤسسات الصناعية التي تملكها الدولة للقطاع الخاص ، الأمر الذي أبرز تعاظم ملكية القطاع الخاص وبنفس الوقت تضاؤل للملكية العامة .

ومن ناحية ملكية قطاع الصناعة اليمني باستثناء إنتاج النفط ، فإن القطاع الخاص اليمني عام ١٩٩٦ صار يستحوذ على نسبة تصل إلى حوالي ٩٩ % من إجمالي عدد المنشآت الصناعية وتتوزع النسبة الباقية (١ %) على بقية قطاعات الملكية جدول (٧) ، يوضح كيفية توزيع هذه الملكية .

جدول (٧)

التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية في ليمن

بحسب قطاعات الملكية ، في عام ١٩٩٦م

قطاع الملكية	نصيب القطاع من الإجمالي
خاص يمني	% ٩٨,٦٧
عام	% ٠,٣٨
تعاوني	% ٠,٢٨
خاص مشترك	% ٠,٤١
خاص أجنبي	% ٠,١٨
مختلط	% ٠,٠٨

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير النهائي للمسح الصناعي الأول ، مصدر سابق ، صـ٣٦

ومن بيانات جدول (٧) يتضح فعلا ان التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم في فترة التسعينات كان لها أثر كبير على مجمل السياسات الاقتصادية في اليمن ومن هذه السياسات ما يتعلق بالملكية العامة للقطاعات الإنتاجية ومنها قطاع الصناعة كما سبقت الإشارة . حيث أنه منذ العام الأول لنشوء دولة الوحدة ، اتخذت جملة من الإجراءات متعلقة بخصخصة ملكيات القطاع العام . ولعل ذلك قد أثر كثيرا على التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية ، بحسب قطاعات الملكية ، فظهر على النحو المبين في هذا الجدول .

وانطلاقا من الوصف الوارد سابقا والذي يبين ان هيكل قطاع صناعة عبارة عن مركب إجمالي الفروع الصناعية التي تشكل هذا القطاع ، وتتسم هذه الفروع بعلاقات إنتاجية متبادلة وتطورها يتم من خلال خطط وبرامج مبنية على أساس استخدام القوانين الاقتصادية التي تحكم نشاط التصنيع . فإن قطاع الصناعة التحويلية في اليمن يتشكل على النحو المبين في جدول(٨).

جدول (٨)

هيكل قطاع الصناعة التحويلية في اليمن
بحسب عدد المنشآت ، والاستثمارات الموظفة وعدد العمال في عام ١٩٩٩

م	الصناعة	عدد المنشآت	الاستثمارات الموظفة (مليون ريال)	عدد العمال
١	الصناعات الغذائية	١٦٣٧٩	٤٠٩٢٢	٣٤٤٥٧
٢	الصناعات النسيجية	٢٤٢٧	٤٦٩٦	٨٥٤٨
٣	الصناعات الجلدية	٢٣٣	٩٣٢	١١٠٧
٤	الصناعات الخشبية	٢٠٩٦	٣٢٤٩	٤٧٣٤
٥	الصناعات الورقية	٩٠	٥٣٦٥	١٩٨٠
٦	الصناعات الكيماوية	٥١	٩٣٢٥	٧٩٨٨
٧	الصناعات الإنشائية	٢٨١٨	٣٧٤٥٢	١٠٣٧٠
٨	الصناعات المعدنية	٤٧٣٩	٢٤٠٨٧	١٣١٠٨
	الإجمالـــــي	٢٩٨٣٣	١٢٦٠٩٨	٨٢٢٩٢

المصدر : عبده أحمد سنان : الآثار السلبية لظاهرة التهريب ، صـــ٥ .

من بيانات جدول (٨) يتضح أن هيكل الصناعة التحويلية لليمن متواضع وأنه في بداية المراحل الأولى من تشكله ، وتحتل الصناعات الغذائية المركز الأول من ناحية عدد المنشآت الصناعية ، وكذا الاستثمارات الموظفة وأيضا استيعاب القوى العاملة ، وهذا يعني ان الصناعات الغذائية لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية في البلد ومع ذلك لوحظ في الآونة الأخيرة امتلاء السوق اليمنية بالسلع المهربة وغير المهربة المماثلة لهذه المنتجات ، الأمر الذي يهدد بتراجع هذا الفرع الصناعي عن دورة الرائد في مجال الصناعات التحويلية باليمن . ومن هنا يأتي أهمية ان تلعب الدولة دورا إيجابيا لصالح الاقتصاد من خلال مكافحة التهريب وتذليل كافة الصعوبات التي تعترض تطور قطاع الصناعة في اليمن .

ولإيضاح مستوى الوضع الحالي لمساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد اليمني سنبين تطور الأهمية النسبية لهذا القطاع في تركيب الناتج المحلي الإجمالي ، وكذا مستوى نموه خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٢) وذلك على النحو الآتي :

مؤشر المساهمة في تركيب الناتج المحلي الإجمالي :

لبيان مستوى ما وصل إليه القطاع الصناعي من ناحية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في ضوء تطور أهميته النسبية في تركيب هذا الناتج ، بحسب أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء بصنعاء ، نعرض بيانات جدول (٩).

جدول (٩)

تطور الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في تركيب الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٢) (بالأسعار الثابتة %)

البيـــــــان	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٢
الصناعات الاستخراجية النفطية	١٣,٥٠	١٤,٢١	١٦,١٨	١٥,١٥
الصناعات الاستخراجية الأخرى	٠,٢٣	٠,٢٠	٠,١٧	٠,١٥
الصناعات التحويلية الناتجة عن تكرير النفط	٠,٤٠	٠,٣١	٠,٢٤	٠,٢٦
الصناعات التحويلية الأخرى	٧,٤٠	٧,٨٣	٦,٧٠	٦,٦٢
إجمالي الصناعة	٢١,٥٣	٢٢,٥٥	٢٣,٢٩	٢٢,١٨
القطاعات الأخرى	٧٨,٤٧	٧٧,٤٥	٧٦,٧١	٧٧,٨٢
إجمالي عام	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصـــدر : الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢ ، صنعاء ، أغسطس ٢٠٠٣ ، صـــ٤٠٦ .

من بيانات جدول (٩) يتبين الآتي :

يحتل قطاع الصناعة من حيث الأهمية النسبية في تركيب الناتج المركز الثاني بعد القطاع الزراعي والغابات والصيد . وقد شكل ما نسبته ٢١,٥٣ % من إجمالي الناتج في عام ١٩٩٠ . ثم أظهر نموا في مستوى الأهمية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) حيث ارتفعت مساهمته إلى نحو ٢٣,٢٩% عام ٢٠٠٠. إلا أنها تراجعت إلى نحو ٢٢,١٨% عام ٢٠٠٢ . ويعود السبب في هذا التراجع إلى اشتداد منافسة المنتجات الصناعية الآتية من الخارج للمنتجات

الصناعية المنتجة في الداخل ، وإلى العديد من المعوقات سيرد ذكرها لاحقا . كما أن جزءا من التراجع في الأهمية النسبية لقطاع الصناعة يعود إلى تراجع في إنتاج النفط الخام بسبب تناقص الكميات المنتجة منه في أولى حقول الإنتاج (حقول مأرب) .

• مؤشرات نمو الناتج :

أما من ناحية معدل نمو الناتج من القطاع الصناعي خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٢) فقد شهد تطورا غير منتظم وتذبذب شديد الإنحراف في بعض السنوات الأمر الذي يعكس تطور عشوائي لا يستند إلى خطط تنموية معدة سلفا . وجدول (١٠) يوضح الصورة الحقيقية لهذا الجانب .

جدول (١٠)

تطور نمو ناتج قطاع الصناعة بسعر المنتج

خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٠٢) (بالأسعار الثابتة ٪)

البيان / السنوات	الصناعات الاستخراجية النفطية	الصناعات الاستخراجية الأخرى	الصناعات التحويلية من تكرير النفط	الصناعات التحويلية الأخرى
١٩٩٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
١٩٩١	(٥,٦٣-)	١,٠٦	٣,٥٨	٣,٧٠
١٩٩٢	(١٥,٨٦-)	٩,٠٦	٠,٣٨	٥,٥٤
١٩٩٣	٤,٢٧	٢,٨٨	٠,١٩	٧,٤٤
١٩٩٤	٤٣,٧٠	(٣,١١-)	(٤,٥٨-)	(٤,٣٧-)
١٩٩٥	٢٠,٠٥	١٠,٥٨	٦,٤٠	٢٧,٦١
١٩٩٦	١٣,٥٢	١٤,٧٨	(٣,٩٥-)	١,٤٢
١٩٩٧	٧,٥٥	١,٧٧	٠,٣٩	١,١٧
١٩٩٨	٢,٦٥	(٩,٦٨-)	(٦,٢٤-)	٥,٥٣
١٩٩٩	٧,٨٩	١,١٠	١,٤٦	٠,٥٥
٢٠٠٠	٩,٤٣	٣,٨٠	٧,٧٩	٢,٠٩
٢٠٠١	١,٣٢	(٦,٨١-)	١٠,٦٥	٢,٣٢
٢٠٠٢	٠,٤١	(١,١٢-)	٦,٨٧	٤,٨٦

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢ ، صـ٤٠٥

ومن بيانات الجدول رقم (١٠) يتبين أن معدلات نمو الناتج في الفروع الصناعية شهدت نموا سالبا في بعض السنوات ونموا موجبا بسيطا في سنوات أخرى ومعدلات نمو مرتفعة جدا في بعض السنوات ، تحديدا في صناعات استخراج النفط ، كما هو الحال في عام ١٩٩٤ . حيث حققت الصناعات الاستخراجية معدل نمو بلغ نحو ٤٤ % . وهذا الوضع يؤكد قولنا السابق ، بأن قطاع الصناعة يتطور بصورة عشوائية وأن تطوره مرهون بإصلاح مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتقديم الدعم المناسب للمنتج المحلي . كما يؤكد ذلك أن هذا القطاع لا يجد نوع من التخطيط الاستراتيجي الممكن ان يقيه من التأثيرات السلبية المشار إليها ويؤمن تطورا مدروسا ونموا متوازنا مع بقية قطاعات الاقتصاد .

خلاصة ما يمكن الوصول إليه في نهاية هذا المبحث يمكن إيجازها على النحو الآتي :

- قطاع الصناعة في اليمن بدأ يتشكل كقطاع إنتاجي مستقل وبمكونات القطاع المتعارف عليه ، عند اتخاذ أسلوب التخطيط الشامل وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكان ذلك مع بداية السبعينات من القرن الماضي .

- جميع المؤشرات الأساسية لتطور قطاع الصناعة من توظيفات استثمارية وحجم الناتج وعدد المنشآت والأهمية النسبية للقطاع في تركيب الناتج المحلي الإجمالي ، تؤكد أن هذا القطاع يتطور بصورة غير منتظمة ، حيث أن هذه المؤشرات تتأرجح بالزيادة والنقصان ، تبعا للظروف الاقتصادية والتوجهات السياسية لطبيعة النظام ، الأمر الذي يعطينا إمكانية القول بأن هذا القطاع لم يحظى بالعناية التي يستحقها من قبل الدولة ، بالرغم من أن البلاد تأخذ بأسلوب التخطيط الشامل للتنمية . ولذلك فإن قطاع الصناعة لا يزال متخلفا وغير قادر على تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى من السلع الوسيطة ، وبالتالي فإن صفة الريادة لهذا القطاع بين القطاعات الإنتاجية الأخرى لم تأخذ المكان الطبيعي لها حتى الآن بالرغم من أن المنشآت الصناعية ومنتجاتها المختلفة صارت ، منذ فترة السبعينات ، المشار إليها سابقا تلعب دورا هاما في مجال التوظيف والتشغيل وسد الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة للسكان ، وتزايدت عبر مراحل التطور المشار إليها في هذا المبحث .

- ان سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجت منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي ، كان لها أثر سلبي على تطور قطاع الصناعة اليمني . فقد لوحظ خلال هذه الفترة تراجع مؤشر عدد المنشآت الصناعية ، الأمر الذي يدعو لضرورة العمل على إيلاء

هذا القطاع عناية خاصة تمكنة من احتلال الدور الرائد ، لقطاعات الاقتصاد ، وبالتالي تأمين الوسيلة الحقيقية لتطور جميع قطاعات الاقتصاد وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد .

المبحث الثاني : معوقات تطور قطاع الصناعة وسبل المعالجة

أولا : المعوقات :

نتائج المسح الصناعي لعام ١٩٩٦م في اليمن ، أظهرت عدد من المعوقات يمكن إجمالها على النحو الآتي :

مشاكل متعلقة بالقوى العاملة :

- عدم استقرار العمال .
- عدم انتظام دوام العمل .

- مشاكل متعلقة بالكهرباء والمياه :
  - الانقطاع المستمر للكهرباء والمياه .
  - ارتفاع تكلفة الطاقة .
- مشاكل الصيانة وقطع الغيار :
  - ندرة قطع الغيار في السوق المحلية .
- مشاكل العملة والقروض :
  - عدم استقرار العملة المحلية .
  - انعدام مصادر التمويل .
- **مشاكل الإدارة الحكومية :**
  - ارتفاع الضرائب المباشرة على الدخل .
  - عدم وجود حماية أمنية كافية .
  - تعسف الأجهزة التنفيذية للحكومة .
- **مشاكل السوق :**
  - شدة المنافسة نظرا لكثرة عدد المنتجين لمنتج معين من المنتجات.

- **مشاكل المواد الأولية :**
  - ارتفاع تكلفة المواد الأولية وصعوبة الحصول عليها.
- **مشاكل النقل :**
  - **ارتفاع تكلفة النقل .**

وبصورة أكثر تفصيلا ، يمكن عرض أهم المعوقات بالاستعانة بآراء العاملين في الغرفة التجارية والصناعية ، على النحو الآتي :

١) المعوقات الفنية :

عادة ما تبدأ المشاكل التي يواجهها المشروع الصناعي عند الخطوة الأولى لتأسيس المشروع .. إذ ان طريقة استكشاف فرص الاستثمار الصناعي تعتمد غالبا على أسس غير علمية منها :

أ – تأسيس بعض المشروعات الصناعية دونما الاستناد إلى دراسات دقيقة لجدوى المشروعات في الجوانب التسويقية والفنية والمالية والاقتصادية . ولذلك غالبا ما يتم اكتشاف أخطاء عند بدأ الإنتاج سببها القصور في التقييم السابق لإنشاء المشروعات .

ب– ضعف القدرة على التمييز بين فنون الإنتاج المختلفة للسلعة المنتجة وبالتالي الوقوع في اختيار أساليب إنتاجية غير ملائمة أو معقدة تفوق القدرات الاستيعابية للعامل اليمني .

ج– إهمال خصائص الموقع الجغرافي للمشروع عند توطين المشروع الصناعي مما يترتب عليه ظهور عوامل مناخية أو تضاريسية غير ملائمة للعملية الإنتاجية تؤدي بالضرورة إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية وتدني نوعية الإنتاج وارتفاع تكاليفه أو صعوبة في نقل المواد الخام وتسويق المنتجات .

د– استخدام أيدي عاملة ليس لها خبرة بفنون الإنتاج مما يؤدي إلى تبديد المواد الخام وتعرض الآلات والمعدات للاختلال والتعطل نتيجة لسوء استخدامها وانخفاض مستوى صيانتها .

هـ– المحاكاة والتقليد للمشروع الصناعي القائم بسبب عدم تقبل المستثمر الدخول في المخاطر.

وقد ساد هذا الوضع وترسخ لدى بعض المستثمرين نتيجة لقلة الخبرة وارتفاع الربحية للمشروع القائم أحيانا وفي ظل عدم ممارسة جهات التوجيه لمهامها أو فقدان الثقة بما تقدم من توجيهات للمستثمرين .

٢) المعوقات الإدارية :

تتطلب إدارة المشروع الصناعي مهارات خاصة وقدرات إدارية خلاقة ومبدعه لتتمكن من اتخاذ القرارات الحكيمة وحمايـة نشاطها الإنتاجي . وتوجد هذه المهارات في المميزات الشخصية للإداري كما تكتسب عن طريق الخبرة وتصقل بالتدريب والتعليم .

يعاني القطاع الصناعي اليمني العديد من المعوقات الإدارية التي تحد من تطوره ونموه .

ومن أهم تلك المعوقات الآتي :

أ – قلة الكفاءات الإدارية المتخصصة في إدارة المشروعات الصناعية والاعتماد على الاجتهاد والممارسة والتجريب .

ب– شحة الكفاءات الإدارية الوسيطة التي تربط بين عمال خطوط الإنتاج والإدارة وانسياب العملية الإنتاجية .

ج– عدم الفصل في أحيان كثيرة بين الملكية والإدارة وان وجد الفصل فإن صلاحيات الإدارة محدودة وتبقى معظم القرارات الخاصة بالإدارة بيد المالك نفسه .

هـ– عدم نمو العرف الإداري الصناعي في أوساط العاملين بالصناعة وشيوع أعراف المجتمع الزراعي الموروثة ذات الصلة بالعلاقات الاجتماعية السائدة . وما دامت فئة العاملين بالصناعة محدودة مقارنة مع بقية القطاعات التقليدية فإن ما تنقله الصناعة من أعراف بديلة للأعراف السائدة في المجتمع سيكون احلالها أكثر صعوبة وستحتاج إلى فترات زمنية طويلة .

و – تعقد الإجراءات المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات الصلة بقطاع الصناعة أدى إلى انشغال الإدارات العليا للمصانع في متابعة تلك المعاملات على حساب قيامها بمهامها التخطيطية والإشرافية على العمل الإنتاجي فتخلفت الإدارة الصناعية وانخفضت الكفاءة الإنتاجية .

٣) المعوقات الإنتاجية :

١- توقـف وتعطل بعض خطوط الإنتاج نظرا لعدم وجود المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للتشغيل أو لعدم وجود قطع الغيار اللازمة ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى التشغيل وهبوط في إجمالي الإنتاجية الواجب إنتاجها .

٢- تذبـذب مستوى الإنتاج في معظم الصناعات القائمة نظرا لعدم انسياب المواد الخام بصورة مستمرة ومنتظمة .

٣- صعوبة تخطيط وضبط الإنتاج لعدم ضمان تدفق المواد الخام وعدم معرفة حصة كل مصنع في مخصصات الاستيراد من تلك المواد أو من بعض السلع الوسيطة أو قطع الغيار .

٤- استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج بحكم ارتفاع أسعار المواد الخام وانخفاض مستوى التشغيل مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط تكلفة إنتاج الوحدة .

٤) معوقات أخرى :

أ - في مجال النقل :

- اسـتمرار العمـل بنظام الفرزة . حيث تفرض قيود كثيرة على حركة النقل بعضها من جهة الـنقابات والـبعض من جهة الإدارات الحكومية ذات العلاقة، تحت مبرر مراعاة مصالح ملاك وسائل النقل.

- الإجراءات المتبعة في كل من مصلحتي الموانئ والجمارك . فهناك البيراقراطية والممارسات التعسفية . في كثير من الأحيان تسبب في ضياع الوقت وارتفاع تكاليف النقل .

- ارتفاع الرسوم على البواخر والبضائع مقارنة بما هو الوضع بالموانئ المجاورة .

كل ذلك يؤدي إلى رفع تكلفة نقل المواد الخام ونقل المنتجات إلى الأسواق ويشكل صور إحباط للمستثمرين .

ب - في مجال الكهرباء والمياه :

- تقـوم الحكومة باحتكار هذه الخدمة وتحويلها إلى سلعة عند تقديمها للمشروعات الصناعية وبسبب بعد المشاريع الصناعية عن المدينة تصبح ارتفاع تكلفة إيصالها عقبة أمام الكثير من المشروعات وتؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج .

- فـــي أحـــيان كثيـــرة تتحمل المشروعات الصناعية كلفة حفر الآبار الارتوازية في ظل غياب المشاريع العامة بسبب ارتفاع اسعارها أو تذبذب كمياتها الواصلة للمشروعات مما يحمل المشروعات الصناعية تكاليف إضافية كان بالإمكان التقليل منها .

ج - **السياسة التعليمية السائدة :** فمخرجات التعليم لا تناسب متطلبات سوق العمل ، الأمر الذي يدفع ببعض المستثمرين طلب العمالة الفنية والماهرة من سوق العمل الخارجي . وفي هذا تكلفة كبيرة على الاستثمار .

د - **قصور البيانات والمعلومات المتاحة :** يؤدي إلى المجازفة والمخاطرة في اتخاذ القرارات المتصلة بنشوء وتطور الصناعة .

هـ - **ضعف أجهزة الأمن والقضاء :** يثير القلق والخوف لدى المستثمرين عموما ، إضافة إلى التعامل مع المشروع فيما يخص الاقراض ومنح التسهيلات والائتمان تتأثر بالسلب نتيجة لهذين العاملين .

ثانيا : سبل المعالجة :

استنادا إلى ما تم عرضه من المعوقات في الفقرة السابقة من هذا المبحث ، نستطيع القول بأن قطاع الصناعة في اليمن ، يمكن أن يتغلب على تلك المعوقات ويحقق تطورا سريعا ، يمكنه مـــن احـــتلال موقع الريادة لقطاعات الاقتصاد ، ذلك الهدف ، الذي نعتقد أن عدم تحقيقيه يعني اســـتمرار الـــتخلف الاقتصادي في البلاد . بمعنى أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجمهورية اليمنـــية مـــرهون بحركة تصنيع رائدة ، ولا يمكن تحقيق تطور على النحو الذي يحقق للبلاد ريادة هذا القطاع ، بدون معالجة المعوقات المذكورة .

وفـــي رأيـــنا أن هذه المعوقات يمكن أن تختفي ، إذا تم إتباع سبل المعالجة الموضحة على النحو الآتي :

في مجال القوى العاملة :

- دعم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني القائمة . ونشر مؤسسات أخرى على مســـتوى كـــل المدن اليمنية والحرص على ان يتولى قيادة هذه المؤسسات كفاءات علمـــية مشهود لها بالمقدرة والإخلاص لخدمة البلاد ، بعيدا عن التأثيرات السياسية والاجتماعـــية ، وتوجـــيه هذه الكفاءات نحو الأعمال التي من شأنها إحداث نهضه

حقيقـية في مجال التعليم الفني والتدريب المهني ، يكون من شأنها تأمين متطلبات سوق العمل بالقوى العاملة المؤهلة والمدربة .

- ولتأمين استقرار العمال في أعمالهم وانتظام دوام العمل فلابد من إيجاد أنظمة أجور مناسبة لمستوى المعيشة في البلاد والحرص على سيادة القوانين والأنظمة ومعاقبة الخارجين عليها سواء كانوا ملاك أو عمال أو إداريين .

في مجال البنية الأساسية :

- إقامـة مـناطق صـناعية تتوفر لها جميع متطلبات التصنيع من شبكة التصريف الصحي والمياه والكهرباء والطرق المعبدة .

- تشجيع إقامة المدن العمالية بالقرب من المناطق الصناعية وتأمين متطلباتها من المياه والإنارة ومؤسسات التعليم والصحة والمؤسسات الثقافية والترفيهية التي يجب أن يكون لها نصيب من الاهتمام أيضا ، لما لذلك من تأثير على استقرار العاملين وانتظامهم في أعمالهم .

في مجال قطع الغيار والصيانة :

- إيجاد آليات عمل مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص تؤمن سبل ووسائل فعالة لتأمين قطع الغيار والصيانة اللازمة للمصانع العاملة وذلك من خلال إقامة علاقات تعاون مباشرة مع البلدان والشركات التي يتم استيراد الآلات والمعدات منها والعمل على ان تكون هناك اتفاقيات بين المؤسسات والمصانع اليمنية والجهات ذات العلاقة يتم بموجبها تأمين الصناعات المختلفة بالآلات والمعدات وقطع الغيار والصيانة اللازمة .

- تشـجيع قـيام شراكة بين القطاع الخاص اليمني والشركات الأجنبية المصنعة تقوم بتنفـيذ مشـروعات صـناعية لإنتاج ما هو مطلوب من قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات المستعملة في قطاع التصنيع.

- إيجـاد آلـيات عمـل مشـتركة بين القطاع الخاص اليمني والشركات الخارجية في الـدول المصـنعة ، تـؤمن تأهـيل وتدريب عمالة ماهرة لقضايا الصيانة اللازمة للمنشآت الصناعية.

في مجال الإدارة الحكومية :

- مراجعة القوانين والتشريعات ذات العلاقة بمجال الاستثمار الصناعي ومواءمتها مع متطلبات العصر مع ضرورة التأكيد على ترجمة هذه القوانين والتشريعات إلى لوائح تنفيذية والحرص على عدم مخالفتها من أي طرف من الإداريين والمتعاملين .
- تحديث أجهزة القضاء والأمن ، وتحصينها من أي فساد سياسي أو اجتماعي أو إداري، وتأمين إستقرار أمني يزيل القلق والخوف لدى المستثمرين .
- توسيع نطاق وآليات اللامركزية الإدارية ، وبما يؤمن كسر حلقات الجمود والتشبث بالصلاحيات بأيدي القيادات المركزية أو القيادات العليا في إطار المؤسسات والمناطق المختلفة للدولة .
- تحديث الأجهزة الإدارية العاملة في المجال الصناعي وتطهيرها من العناصر الفاسدة والعناصر غير المؤهلة .
- توجيه مؤسسات الإدارة الصناعية ، بالعمل على ان تكون المشاريع الصناعية قائمة على أساس دراسات الجدوى الاقتصادية ، لأعطاء المستثمرين صورة عن مدى نجاح مشروعاتهم وكذا المشاكل المتوقع حدوثها . الأمر الذي من شأنه توظيف أمثل للموارد الاقتصادية .
- تطوير الإحصاءات الصناعية من خلال وضع نظام إحصائي متكامل وشامل للصناعات المختلفة .
- رفع مستوى الثقة بين إدارات الدولة والمستثمرين .
- الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية الخاصة بالقطاع الصناعي وجعلها الركيزة الأساسية لتحديث وتطوير القطاع الصناعي وتأمين عملية التحديث والتطوير بصورة مستمرة تؤمن مسايرة التطورات العلمية ، التي تحدث في المجال الصناعي من ناحية التصنيف وعلاقات العمل والإدارة والتسويق .... ألخ .

في مجال المواد الخام :

- توجيه الاستثمارات الصناعية نحو توظيف ما هو متاح من المواد الخام المحلية في مجال التصنيع من خلال إعطاء الحوافز وتذليل الصعوبات وخلق قيمة تنافسية مميزة للصناعات التي تستعمل المواد الخام المحلي .
- توجيه المؤسسات الصناعية لعدم السماح بإقامة أي مشروع صناعي ، بحاجة لمواد خام خارجية قبل تأمين سبل انسياب هذه المواد بصورة مستمرة لمدى عمر المشروع .
- دراسة الأسباب المعيقة لتأمين انسياب المواد الخام للمصانع العاملة ، والعمل على معالجتها .

في مجال العملة ومصادر التمويل :

- تأمين سياسات نقدية رصينة ثابتة والعمل على وقايتها من أية تأثيرات سلبية محلية أو خارجية .
- تشجيع المؤسسات الائتمانية على إيجاد آليات عمل مبسطة تسهل للمستثمرين الحصول على القروض التي يحتاجونها لتمويل استثماراتهم .
- خلق مؤسسات تمويل متخصصة وفاعلة تنشر وجودها في جميع محافظات الجمهورية وبالقرب من المناطق الصناعية .

في مجال النقل :

- إلغاء نظام الفرزة الحالي والعمل على وجود نظام نقل يؤمن حركة سير منظمة خالية من التعقيدات والوصاية التي يفرضها ملاك المركبات ووسائل النقل من خلال ما يسمى بنقابة السائقين أو غيرها .
- إلزام النقاط العسكرية المنتشرة خارج الموانئ وفي الطرقات ، بعدم التعرض للشاحنات ووسائل النقل بالتفتيش أو الابتزاز . على ان يقتصر الوجود الأمني على الحراسة وحماية الطرقات من اللصوص وقطاع الطرق فقط .
- تحديث الطرقات وتوسيعها وتأمين الصيانة اللازمة لها بصورة مستمرة ، كما يلزم التخطيط لإنشاء أساطيل وخطوط نقل حديثه ومتطورة للمستقبل .

في مجال التسويق :

- تفعيل جهاز المواصفات والمقاييس ، وتوجيهه نحو إحكام السيطرة على مقاييس ومواصفات التصنيع ، وتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين على تبني المعايير العالمية لمواصفات الجودة ، الأمر الذي من شأنه الرفع بالمنتج المصنوع في اليمن إلى المستوى العالمي وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية كما يستلزم الاهتمام بالأسواق الخارجية المستقبلة للمنتج اليمني لما لهذا الجانب من تأثير إيجابي على الصادرات اليمنية . ورفد الاقتصاد المحلي والتنمية باحتياجاته النقدية من العملات الصعبة إلى جانب زيادة الدخل القومي وما يؤدي إليه من تأثير إيجابي على النهوض الاقتصادي .
- تشجيع إنشاء شركات تسويق حديثه ومتطورة تتولى الاهتمام بالجوانب المتعلقة بتسويق المنتجات الصناعية ذات المنشأ اليمني .

الخاتمة

قطاع الصناعة في اليمن كقطاع إنتاجي مستقل بدأ يتشكل مع بداية السبعينات من القرن العشرين عندما بدأ العمل بأسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد . وكان هذا التشكل أحادي الجانب ، حيث ان الصناعات الاستخراجية ، الجانب الآخر من قطاع الصناعة لم يبرز وجوده في هيكل تركيب هذا القطاع قبل إنتاج النفط الخام .

وبعد عام ١٩٨٧م وهو العام الأول لإنتاج النفط الخام في البلاد ، ظهرت الصورة التامة لتشكل قطاع الصناعة اليمني بفرعيه التحويلي والاستخراجي . وفي الأعوام التالية وبالذات بعد تحقيق الوحدة اليمنية وبناء الدولة اليمنية الموحدة ، شهد قطاع الصناعة اهتماما مميزا من جانب الحكومة والقطاع الخاص ، وتمثل هذا الاهتمام بالتوجه نحو إيجاد القاعدة المعلوماتية وجملة من الفعاليات العلمية والإدارية للنهوض بهذا القطاع . إلا ان جملة من المعوقات المتراكمة والتي معظمها تعود لضعف الأداء الإداري لأجهزة الدولة ، قد حالت دون التغلب على مشاكل تنمية قطاع الصناعة وتمكينه من القيام بدورة الرائد لتنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى .

ولذلك فقد استخلص الباحث جملة من المعوقات وعرض العديد من المقترحات ، التي يرى بأنها يمكن أن تحقق السبل المناسبة لمعالجة ما يواجهه هذا القطاع من معوقات ، تحول دون تمكينه من اعتلاء المكانة الرائدة بين قطاعات الاقتصاد ، وبالتالي فإن إهمال الأخذ بسبل المعالجة المقترحة وعدم ايلاء قطاع الصناعة العناية التي يستحقها ، من وجهة نظر الباحث سيؤدي إلى عدم قدرة البلاد على تخطي عقبة التخلف ، واللحاق بركب التطور والحضارة .

الهوامش والمراجع

١) وزارة الصناعة ، كتاب ندوة تطوير القطاع الصناعي وأفاق الاستثمار الصناعي في الجمهورية اليمنية ، صنعاء ، (٢٥ – ٢٧) يناير ١٩٩٤ ، صـ٣٢ .

٢) الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٨ ، صنعاء ، ١٩٩٩.

٣) وزارة الصناعة ، التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي الأول لعام ١٩٩٦ ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، مايو ١٩٩٧ .

٤) عبده أحمد سنان ، الآثار السلبية لظاهرة التهريب على تطور الصناعة الوطنية ، ملف وثائق الندوة الوطنية الأولى حول الآثار السلبية لظاهرة التهريب ، وزارة الصناعة ، صنعاء ، ١٩٩٩ .

٥) الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢ ، صنعاء ، ٢٠٠٣.

٦) د. محمد علي قحطان ، سبل الحد من التجارة غير المشروعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، ملف وثائق ندورة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، المجلس الاستشاري ، صنعاء ، نوفمبر ٢٠٠٠ .

٧) د. داوود أحمد عثمان ، مستقبل الصناعة اليمنية في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد (٢٣) ، يناير – مارس ٢٠٠١

٨) د. يحيى يحيى المتوكل ، تنافسية القطاع الصناعي في اليمن ، مجلة الثوابت ، صنعاء ، العدد (٢٣) ، يناير – مارس ٢٠٠١ .

٩) عباس حسن محرم ، مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية ، بحث مقدم للمعهد الوطني للعلوم الإدارية ، لنيل درجة دبلوم دراسات عليا في إدارة الأعمال ، صنعاء ، سبتمبر ١٩٩٣م .

١٠)د / علي عبدالله قائد ، قطاع الصناعات التحويلية ، الواقع ومتطلبات النهوض ، مجلة كلية التجارة ، العدد الأول ، المجلد الحادي والأربعين ، مطبعة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مارس ٢٠٠٤ م.

١١)مكتب رئاسة الجمهورية ، عشرون عاما من العطاء ، الطبعة الأولى صنعاء ، ١٩٩٨.